مجلة الإحياء، المجلد 25، العدد: 36، جانفي 2025، ص - ص: 669-682
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

متطلبات، آليات وانعكاسات توظيف التراث الأثري في السياحة الثقافية

Conditions, Mechanisms and Implications of the Use of Archaeological Heritage in Cultural Tourism

نعناعة توامة

Naanaa TOUAMA

المركز الجامعي الشريف بوشوشة – آفلو - الأغواط

مخبر البحث والدراسات في قضايا الإنسان والمجتمع

T.naanaa@cu-aflou.edu.dz

تاريخ الإرسال: 2023/04/16 تاريخ القبول: 2024/04/16

الملخص:

تطرقنا في هذا البحث واستنادا إلى مجموعة من المعطيات والتجارب الدولية إلى متطلبات ومعايير استغلال التراث الأثري في صناعة ودعم السياحة الثقافية، والتي تتمحور في الأساس حول ضمان سلامة هذا التراث واستمراريته ثم ضمان استفادته من عائدات هذا الاستغلال في إطار تمويل تسييره وحفظه وترميمه، ومن ثم استعرضنا أشكال هذا الاستغلال والآليات التي يتم بها، مما سمح لنا باكتشاف الفرص المختلفة والآفاق الواسعة التي يمكن للتراث الأثري أن يمنحها للسياحة الثقافية فيساهم بفعالية في صناعتها أو على الأقل في دعم ما تتضمنه من خيارات وعروض.

بالمقابل اكتشفنا ما للالتزام بالشروط والمعايير الدولية في الاستغلال السياحي للتراث الأثري من انعكاسات وفوائد على هذا التراث، سيما حين يستفيد هذا التراث من عائدات مالية تدرج في عمليات تسيره وحفظه وحمايته وترميمه، وهو ما يضمن استمراريته وبالتالي استمرارية استغلاله. وقد أثبتت مجموعة من التجارب الدولية التي استثمرت في التراث وقدمته كمنتج سياحي فاعلية هذا التوجه إذا ما تم وفق الأسس السابقة الذكر من خلال أرقام النمو الكبيرة التي حققها قطاع السياحة في بعض الدول.

الكلمات المفتاحية: تراث أثري؛ استغلال؛ سياحة ثقافية؛ حماية؛ انعكاسات.

Abstract:

We have discussed this research, based on a range of international data and experiences, the requirements and criteria for exploiting archaeological heritage in the industry and supporting cultural tourism, which is essentially about ensuring the integrity and sustainability of this heritage and then ensuring that it benefits from the proceeds of this exploitation in the context of financing its management, preservation and restoration, Then we reviewed the forms of this exploitation and the mechanisms by which it is carried out, allowing us to discover the different opportunities and broad prospects that archaeological heritage can give to cultural tourism and contribute effectively to its industry or at least to support its options and offers, In return, we have discovered that adherence to international requirements and standards in the tourism exploitation of archaeological heritage has several benefits for the reconciliation of archaeological heritage, This heritage benefits from financial revenues

included in its operation, preservation, protection and restoration, thereby ensuring its sustainability and thus its continued exploitation, A series of international experiences have demonstrated that investment in archaeological heritage and its introduction as a tourism product can be very successful if carried out on the aforementioned grounds.
Key words: archaeological heritage; exploitation; cultural tourism; conservation; impact.

مقدّمة:

يعد التراث الأثري ثروة لا تقدر بثمن لعدة اعتبارات، أهمها ما يتعلق بكونها أبرز مظاهر الانتماء الحضاري والهوية الوطنية والثقافية، وأيضا لقيمها التاريخية والعلمية، وإذا ما أردنا تحديد أبعاد أوسع لأهمية التراث الأثري تبرز تلك الأبعاد المتعلقة بالجانب الاقتصادي، بالتحديد عندما يصبح هذا التراث وما يشكله من مواقع أثرية ومدن مبان ومخلفات إنسانية صناعية أو بدائية والبيئة التي تحتضنها إلى ما دون ذلك من مخلفات النشاط البشري المادية، أساسا ومصدرا رئيسا لصناعة السياحة الثقافية، هذه الأخيرة وبالإضافة لما تسمح به من جلب للسياح بصورة تقليدية، تسمح أيضا بإعطاء أبعاد جديدة وقيمة مضافة للأنشطة السياحية والاقتصادية الأخرى وتدعمها وتروج لها.

في المقابل تجدر الإشارة إلى أن التوجه الحديث والبارز في إطار السياحة الثقافية المرتكزة على التراث الأثري قد أصبح يستند بقوة على حماية الموروث الأثري وإفادته مما يتم تحقيقه من عوائد، وبالتالي تعزيز مصادر تمويل برامج حماية وصيانة وترميم هذا التراث بما يكفل استمراره وبالتالي استمرار إمكانية استغلاله.

انطلاقا مما سبق نطرح الإشكال التالي: كيف يمكن تفعيل استغلال التراث الأثري في صناعة وترقية السياحة الثقافية؟ وما هي نتائج هذا الاستغلال؟ وسنحاول في هذا البحث وبعد التطرق لمجموعة من الشروط والمتطلبات التي يجب توفرها قبل أي برنامج استغلال، استعراض أهم أشكال استغلال التراث الأثري في صناعة السياحة الثقافية، مع رصد نتائج هذا الاستغلال، بالخصوص تلك التي تمس التراث الأثري، وذلك استنادا إلى ما ورد في تقارير المؤسسات الدولية المختصة من رصد وتحليل لنتائج تجارب بعض الدول في هذا المجال.

أولا: مفهوم التراث الأثري والسياحة الثقافية

قبل استعراض المضامين المتعلقة باستغلال التراث الأثري سياحيا جدير بنا أولا التعرف على مفاهيم كل من التراث الأثري والسياحة الثقافية.

1- مفهوم التراث الأثري وأشكاله:

يرتبط التراث الأثري ارتباطا وثيقا بمخلفات النشاط البشري المادية وهو بذلك يتخذ عدة أشكال، من وجهة نظر علمية وبالتحديد المرتبطة بعلم الآثار، يعبر الموروث الأثري عن كل ما تركه الإنسان من مخلفات حضارية صنعها الإنسان أو وجدها واستغلها دون أدنى تصنيع، بإضافة منه أو بدونها، مستفيدا من خبرة عصره وبيئته، فهي وثيقة حضارية تسمح بالتعرف على مختلف جوانب حياة الإنسان المادية وغير المادية[1]. كما يشمل التراث الأثري كل الأماكن التي تكون محل

النشاط البشري كالكهوف والمساكن والمحاجر[2]، ويعتبر أي مخلف أثر بعد 300 سنة من صناعته أو استغلاله حسب هيئة اليونيسكو[3]، وكثيرا ما يكون أقل من ذلك بالنظر لما يحمله من أهمية تاريخية أو فنية أو رمزية، والعلم الذي يهتم بكشف ودراسة هذه الأثار هو علم الأثار، والذي يمكن تعريفه على أنه الدراسة العلمية للمخلفات البشرية المادية منذ ظهور الإنسان وحتى وقتنا الحالي، والتي تسمح بالتعرف على كل مجالات حياة الإنسان، وأيضا على البيئة التي عاش فيها وطبيعة التأثير بينهما.

والتراث الأثري يعد جزءًا هاما من التراث الثقافي، هذا الأخير في حد ذاته عرف مفهومه تطورات في معناه اللفظي وفي المجال الذي يشمله، وذلك في الاتجاه الذي يعزز أهمية التراث العلمية والثقافية الكبيرة، "فالتراث هو موروث الماضي الذي نستغله اليوم وسنحوله للأجيال القادمة، وتراثنا الثقافي والطبيعي هما مصدران غير قابلان للتعويض للحياة والإبداع"[4]، والذي يضم إلى جانب التراث المادي والمتمثل أساسا في التراث الأثري، التراث الغير مادي، والمتمثل في مجموعة من الأشكال الشفوية والفكرية والمعرفية المتوارثة عبر الأجيال كالموسيقى والأدب والطعام والصناعات التقليدية.

والتراث الأثري ينقسم بدوره إلى مجموعة من الأشكال: أولها التراث الأثري الثابت والمتمثل عموما في المواقع الأثرية باختلاف انتماءاتها الثقافية والزمنية وطبيعتها، والمدن الأثرية أو التاريخية بالإضافة إلى المباني، وثانيها هو التراث المنقول، والذي يضم كل المنتجات الصناعية والفنية والأدوات الأولية أو المصنعة جزئيا أو كليا التي يستخدمها الإنسان كالأثاث والأواني والحلي والملابس والأسلحة.

وللأثار عموما أهمية بالغة واستخدامات متنوعة، منها ما هو متعارف عليه وشائع في المفهوم العام والخاص، على غرار إسهامها المباشر في ترقية معرفتنا بالتاريخ الحضاري للإنسان، كما تسمح لنا دراستها بتفسير السلوك الإنساني، وكيف نشأ وتطور استنادا إلى الشواهد المادية، وتساعدنا الآثار على فهم البيئة الطبيعية والثقافية التي عاش فيها الإنسان، كما أن لها القدرة على وضع تصنيفات وحدود لفترات التطور الكبرى والصغرى من تاريخ الإنسانية كاستخدام اللغة واختراع الكتابة واكتشاف الزراعة[5]، غير أنه وعلى غرار علم الأثار عموما فإن أهمية واستخدامات الموروث الأثري في تطور أيضا، إذ وبالتماشي وتطور الخبرات في هذا المجال، وخاصة بالتماشي ومسايرة الأوضاع الآنية المختلفة اكتسبت الآثار وظائف جديدة بالإضافة لوظيفتها العلمية السابقة الذكر، وعلى رأس هذه الاستخدامات نجد الاستفادة منها في التنمية الاقتصادية المحلية والشاملة، ومن أكثر أمثلة هذه المساهمة تلك المتعلقة بالجانب السياحي، بالخصوص مع ظهور وترسخ مفهوم السياحة الثقافية.

2- مفهوم السياحة الثقافية وتطورها:

تعد السياحة الثقافية شكلا من أشكال السياحة عموما، والذي يركز في صناعته على المنتوج الثقافي، والسياحة **لغة** تعني الجري على وجه الأرض، فيقال: ساح الماء يسيح سيحانا إذا جرى على وجه الأرض، والسياحة هي الذهاب في الأرض للعبادة والترهب، و**اصطلاحا**: كانت تعني

السياحة أولا التعبد والترهب والتأمل في الطبيعة للتدبر، ثم تطورت لتعني تنقل الإنسان للتعرف على مناطق وأماكن أخرى توفر له عيشا أفضل، أو للكسب[6]، وفي الأخير تعرف الأمم المتحدة والمنظمات العالمية للسياحة السياحة على أنها الانتقال الطوعي من مكان الإقامة الدائم إلى مكان آخر بهدف إشباع حاجة أو رغبة، وهناك تعريف آخر لمؤتمر الإحصاء في الأمم المتحدة ومنظمة السياحة العالمية، يعرف السياحة بأنها: مجموع نشاطات الأفراد المسافرين والمقيمين في أماكن خارج البيئة المضادة لمدة لا تتجاوز العام للاستجمام أو المتاجرة أو أغراض أخرى.

فهذا التعريف الأخير يستوعب مجموعة من المتغيرات والمفاهيم الجديدة التي جاءت مع ظهور أساليب ومظاهر أخرى تتخذها السياحة، والتي يهدف السائح منها إلى التعرف على أشياء جديدة عن تاريخ الشعوب أو السياحة الأثرية، هذه الأخيرة التي تتضمن زيارة يومية لمدة معينة للمواقع الأثرية، وهناك أيضا سياحة الاهتمامات الخاصة، والمتعلقة باهتمامات معينة للسياح ذوي الاختصاصات المهنية أو الأكاديمية المعينة، وسياحة الشباب والطلاب، سياحة المسنين ورحلات التبادل الثقافي[7].

تجدر الإشارة إلى أن السياحة وكما أنها ظاهرة اقتصادية اجتماعية تطورت عبر الوقت وازدادت أهميتها مع التقدم العلمي والتقني الحديث، بالتحديد التطور الكبير في وسائل الاتصال، حيث يهتم هذا القطاع الاقتصادي بتنظيم الرحلات الترفيهية وهو أيضا مسؤول عن مجموعة الأنشطة الإنسانية المعبأة لتحقيق هذا النوع من الرحلات، فهي صناعة تتعاون على سد احتياجات السائح، لتتحول بذلك إلى جزء من الاقتصاد القومي الذي يعني باستضافة المسافرين الذين يزورون أماكن خارج المواطن التي يقيمون أو يعملون بها[8]، فهي أيضا وفي نفس الوقت تعتبر ظاهرة حضارية وثقافية بغض النظر عن التصنيف الذي تخضعه له أو الهدف منها أو المنتوج الذي تتضمنه، فالمظاهر الثقافية في وجهة نظرنا موجودة في أي نشاط سياحي أيا كان نوعه.

أما بالنسبة للسياحة الثقافية، أو الاستغلال السياحي للثقافة، فهي التي يكون النشاط الأساسي فيها الثقافة وزيارة المواقع الأثرية والمعالم التاريخية والمتاحف والتعرف على الصناعات التقليدية أو أي شكل من أشكال التعبير الفني، أو بالحضور لبعض الفعاليات الثقافية، ومنها: المعارض والمؤتمرات، والخرجات المنظمة[9]، فهي السياحة التي تقوم على زيارة أو حضور أو استهلاك منتوجات ثقافية بشقيها المادي والغير مادي.

ورغم أن الاهتمام بالمظاهر الثقافية للشعوب الأخرى من خلال الدراسة أو الزيارة يعد قديما نسبيا، إلى أن مفهوم استغلال التراث الأثري في السياحة الثقافية مفهوم حديث النشأة، حيث يمكن تأريخ ظهوره الفعلي إلى العام 1976، حين نشر ميثاق السياحة الثقافية، الذي تم فيه تعريف التأثيرات الإيجابية والسلبية للسياحة الثقافية على المواقع والمعالم التاريخية، وبناء أسس دمج الممتلكات الثقافية في برنامج اقتصادي وذلك باحترام هذا التراث الثقافي، كما سمح بترسيخ برامج حماية التراث الأثري مستقبلا، ومن بين أساليب هذه الحماية على ما يبدو هي إعطاء قيمة اقتصادية للتراث المادي، والتي بدورها تحمل أشكالا أخرى من الاستعمال له، والتي منها ربما ما يمس بسلامته وعلى رأسها السياحة، وبالتالي فقد استدعى هذا وضع خطط تسمح بإعادة توزيع

الموارد الناتجة عن هذا النشاط بين ملاك هذا التراث وبين إعادة استعمال جزء من هذا المردود في أعمال الحفاظ وصيانة التراث والتوعية بقيمته[10].

فظهور المفهوم الحديث للسياحة الثقافية أكد على آليات للحفاظ على التراث الأثري والتوعية بالحاجة إلى استدامته، وهي نظرة مستقبلية تسمح في الوقت نفسه بالحفاظ على الموروث الثقافي وديمومة الاستفادة منه، كما أنها تسمح بتقديم التراث في أحسن صورة، مما يولد نتائج غير مباشرة لصالح المجتمع والاقتصادي المحيطين بالمواقع التراثية، إذ أن موقعا مشهورا ينمي شهرته مع القيمة التجارية للمنتوج المحلي الناتجة عن شهرة الموقع.

وقد تحولت السياحة التي تستخدم التراث كمادة قاعدية أو أولية في المنتوج السياحي بدورها إلى أحد الآليات المركزية لحفظ التراث الثقافي، وهذا جلي وواضح في تطور مفهوم السياحة الثقافية ونضجه والذي كان يتماشى في نفس الوقت مع وضع الأسس الفعلية لحماية المعالم التاريخية، مما سمح بتنمية وتأطير الاستخدام السياحي للمعالم والمواقع الأثرية، ومن الواضح من العلاقة تراث- سياحة ثقافية الترابط والتداخل بين الجانبين[11].

وعليه فإن المفهوم الحديث والسليم الذي يرسخ السياحة الثقافية يقوم أولا على سلامة وترقية وديمومة الأثار ثم إعطائها بعدا اقتصاديا مما يسمح بالحصول على مردود، هذا المردود يجب الأخذ بعين الاعتبار في خضم إعادة توزيعه أن تستفيد الأثار المستغلة منه.

ثانيا: المتطلبات المبدئية لاستغلال التراث الأثري في السياحة

كما سبق وأشرنا فقد أضحت هناك ضرورات ومتطلبات قصوى تفرض الالتزام بمجموعة من الضمانات اتجاه التراث الأثري قبل توظيفه في أي عملية استغلال اقتصادي، وأبرزها:

1- ضمان سلامة التراث الأثري:

وذلك باستبعاد كل أشكال الاستغلال، من تدخل على الأثار أو نشاط سياحي التي قد تسبب تلف أو تخريب جزئي أو كلي للأثر في خضم هذا النشاط، وهذا مقرون بوضع صيانة الأثر والحفاظ عليه من أولويات هذا الاستغلال، والذي رأينا سابقا كيف أنه أصبح من ضمن الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها مفهوم السياحة الثقافة، فأي استغلال سياحي سليم للأثار هو ذلك الذي يجعل من الحفاظ على سلامة وديمومة الأثر من أولوياته.

وهذا ما يجب ضمانه من ناحية السياسة العامة في السياحة الثقافية، والذي يجب أن يعزز بالجانب القانوني، على غرار ما نجده في بعض الدول الرائدة في الاستغلال السياحي للموروث الأثري ومنها المغرب الأقصى مثلا، حيث يشترط أن تتضمن وثائق التعمير وخاصة منها المخططات الحضرية والتنموية والتهيئة السياحية المقتضيات التي تفرضها حماية وتثمين والمحافظة على التراث الثقافي بصفة عامة والآثار المصنفة بصفة خاصة[12].

2- الالتزام بمبادئ الصيانة والترميم العلمية:

إن أية عملية صيانة وترميم يخضع لها الموروث الأثري يجب أن يحترم فيها مجموعة من المبادئ العامة للصيانة والترميم[13]، والتي تهدف في جلها إلى الحفاظ على القيم العلمية والتاريخية والحضارية والفنية والجمالية للأثار، وذلك أمام عدة وضعيات وعلى عدة مستويات، أهمها:

تقييم الأثر: يتم تحديد قيمة الأثر - خاصة عندما يتعلق الأمر بالمعالم الأثرية المعمارية المؤهلة للاستغلال السياحي- وفق مجموعة من المعطيات التي تتوفر في المعلم، وتعد هذه إحدى الإشكاليات محل الخلاف بين مختلف المتدخلين في عملية الصيانة والترميم، على رأسهم الأثريين الذين يسعون للحفاظ على أكبر عدد ممكن من الآثار ويعتبرون أن قيمة الأثر تتجلى أساسا في قيمته العلمية وما يمكن أن يقدمه من معلومات، وأي تغيير لمظهره أو لبيئته يفقده جزءا من قيمه، وبين المرممين الذين هم في أغلب الحالات معماريين من جهة أخرى، والذين يسعون لإعطاء الأثر صورة معمارية كاملة وسليمة إضافة إلى ضمان ديمومته، وعليه كان لا بد من إجراء عمليات التقييم بصورة متوازنة بين الرؤى المختلفة.

وتتمثل أهم القيم التي تحدد قيمة الأثر في: القيمة العلمية من الناحية الأثرية، والقيمة التاريخية، والقيمة الرمزية للمعلم كاحتضانه لحدث هام في التاريخ الوطني أو ارتباطه بشخصية معينة، بالإضافة للقيم المعمارية والجمالية، وبناء على هذه القيم يتم تحديد الأولوية كما يتم تحديد طبيعة الترميم، إذ أنه وإذا ما تصورنا حالة وجود تقييم لمعلم أثري ما فقد الكثير من القيم العلمية والتاريخية ثم تعرض لدرجة متقدمة من التدهور والتآكل مع وجود نماذج أخرى مزامنة تاريخيا وثقافيا له وأكثر سلامة منه، فإنه في هذه الحالة وحسب رأينا يمكن القيام بعملية صيانة وترميم كبيرة تذهب إلى حد القيام بإعادة بناء المعلم وفق طراز معماري وفني ينتمي لثقافته الأصلية، واستغلاله في مجالات مختلفة منها السياحة، وهنا من جهة سنعيد إحياء المعلم شكلا ووظيفة، وهو بدوره سيدعم السياحة بما يحمله من مظاهر ثقافية.

اختيار منهج الترميم المناسب: وغالبا ما يتم الحرص على أن يتم الترميم في حدود معينة والاكتفاء باحتياجاتنا من العملية، غير أنه عندما يتعلق الأمر بالاستغلال السياحي للآثار وخاصة المعمارية منها، فإن احتياجاتنا غالبا ما تتراوح بين الحفاظ على المبنى وبين إعادة استغلال المبنى في أنشطة أخرى، وهذا ما يتم تحديده بعد عملية التقييم، ومن ثم يجب مراعات مبادئ أخرى تتعلق أيضا بالحفاظ على العناصر الأصلية واضحة وسهلة التمييز عن المضافة، والابتعاد عن الطمس والذي يأتي من حذف أو إضافة مظاهر جديدة لا تتماشى والانتماء الثقافي-الحضاري أو التاريخي الأصلي للمعلم، فنحن ملزمون باحترام تام للانتماء الحضاري أو الثقافي للمعلم في أي عملية ترميم مهما كان نوعها[14]، ولتحقيق النقطة الأخيرة فإننا نلجأ إلى الدراسات الأثرية السابقة وبالتحديد إلى الدراسات التحليلية، التي من خلالها يمكننا الاطلاع على المميزات المعمارية والزخرفية والمواد المستخدمة في كل طراز معماري أو حضارة من الحضارات، وهذا هو المقصود هنا بقولنا تحديد الانتماء الحضاري أو الثقافي للأثر.

3- ضمان استفادة التراث الأثري من عائدات الاستغلال:

وذلك عن طريق توجيه جزء من الأرباح الناتجة عن الاستغلال السياحي الثقافي للتراث الأثري لتوظيفه في عمليات التسيير والمحافظة والصيانة والترميم والترقية المرتبطة بهذا التراث، وقد رأينا سابقا أن تطور مفهوم السياحة الثقافية في مدلوله الاقتصادي قد انتهى إلى ترسيخ هذا الجانب، فبالنظر لما تكلفه عمليات الصيانة والترميم أضحى استغلال المعالم الأثرية في الجناب

السياحي أمرا ضروريا لتحقيق عوائد مالية تعوض ما تم صرفه في عمليات الصيانة والترميم، فهناك حلقة بين الحفاظ على الأثار وترقيتها وبين واستغلالها السياحي ومردودها الاقتصادي تبدأ وتنتهي عند الحفاظ على الموروث الثقافي، والتي يمكن أن تكون مباشرة من الاستغلال السياحي عبر التذاكر وثمن زيارات المواقع والمتاحف.

وعلى كل حال وعندما يتعلق الأمر باستغلال الموروث الأثري المعماري في السياحة الثقافية وبناء على نتائج العمليات التقييمية لقيمة الأثر وأخذها بعين الاعتبار فهناك نقطتين هامتين جدا من وجهة نظرنا يجب التركيز عليهما في عمليات تأهيل الأثر ليتماشى والنشاط السياحي، الأولى تتعلق بطبيعة استغلال المعلم في النشاط السياحي والتي قد تفرض القيام بعمليات تدخل طفيفة أو جزئية تهدف فقط لتقوية وسلامة البناء لهذا الاستغلال، كما قد تصل إلى إعادة البناء الكلي للمعلم. وفي هذا الإطار تأتي النقطة الثانية والمتعلقة بتحديد الهوية الحضارية أو الثقافية للمعلم والتي يجب أن يتم التدخل في إطار إبرازها أو الحفاظ عليها، وعلى هذا الأساس فإنه وبالشكل الذي يدخل أيضا ضمن مبادئ الصيانة والترميم نحن مدعوون دائما للقيام بدراسات تحليلية للتعرف على الخصائص المعمارية والفنية والتقنية التي تميز كل ثقافة والتي وفقها يتم تحديد انتماء المعلم والخصائص المعمارية والفنية التي يجب احترامها.

ثالثا: أشكال وآليات استغلال التراث الأثري في السياحة الثقافية

تتعدد الأشكال والأوجه التي يمكن أن يدرج فيها التراث الأثري في صناعة وترقية السياحة الثقافية، كما تتعدد الآليات التي يتم بها تنفيذ هذا الاستغلال:

1- المزارات السياحة والمباشرة والعروض المتحفية:

وهي من الأشكال الأكثر بساطة وشيوعا لتوظيف التراث سياحيا، كما أنها أبسط وأكثر أوجه الاستغلال شيوعا، حيث تفتح المواقع والمعالم الأثرية لجموع الزائرين وفق مجموعة من الأطر التنظيمية، والتي غالبا ما تتضمن دفع رسوم للدخول، وتستهدف هذه المواقع جميع أشكال السياح، من السواح العاديين الباحثين عن الاستجمام والمتعة وأولئك الباحثين عن الثقافة، بالإضافة إلى المختصين في مختلف المجالات المهنية والعلمية، كالباحثين في الآثار والتاريخ ولأنثروبولوجيا والمعماريين والمصممين والفنانين التشكيليين، غير أن هذا الاستغلال في حد ذاته يمنح مجموعة أخرى من الفوائد للقطاع السياحي، فهو يدعم مجموعة العروض السياحية الأخرى بما فيها الثقافية، إذ أن وجود مواقع ومعالم أثرية سيثري برنامج الرحلات للسياح، وينوع المنتوج السياحي المقدم.

ويعد تأسيس المتاحف أولى خطوات تثمين التراث المادي[15] بالخصوص المنقول منه، وقد بدأ الدور السياحي للمتاحف يزداد موازنة مع الجانب التعليمي، وذلك لما للرسوم التي يدفعها السياح من دور في تحقيق أهداف حفظ وصيانة وتسيير المقتنيات وخاصة في ظل تراجع التمويل الحكومي أو عدم كفايته، فراحت المتاحف تبتكر وسائل ترويجية لإيصال منتجها إلى أكبر شريحة[16]، وهو الأمر الذي يسمح لها بتغطية تكاليف التسيير التي تضم مجموعة كبيرة من المستويات بدءا بالجانب الأمني لعمارة المتحف وانتهاء بعمليات الصيانة والترميم والتخزين، وهي أيضا تسمح بتغطية تكاليف مختلف الفعاليات العلمية والثقافية التي ينظمها ويشرف عليها المتحف،

وهنا نحن نرى أن استغلال المتاحف في الجناب السياحي الثقافي لا يعني أن يكون على حساب دورها العلمي، بل من الممكن دعم وتمويل مختلف النشاطات العلمية الأخرى التي يقوم بها المتحف في خضم تحوله إلى مؤسسة بحث علمي في وقتنا الحالي عن طريق استغلاله في الجانب السياحي، كما أن وجود نشاطات علمية وثقافية مختلفة على مستوى المتحف سيعزز من عروضه المقدمة أي من منتوجه الثقافي والعلمي مما سيعزز أيضا حجم الزيارات السياحية له، وفي خضم هذه الحلقة يتم تحصيل المردود المالي بطريقة مباشرة، عن طريق الرسوم التي يدفعها الزوار وغير مباشرة عن طريق استفادة المتحف من التحسن العام في الوضع الاقتصادي الذي يمكن أن تساهم فيه السياحة الثقافية مما يدعم مخصصاته المالية في الموازنات.

2- الترويج السياحي:

من الناحية النظرية فإنه يمكن أن يتعلق الترويج بجانبين، الأول هو الترويج للموروث الأثري والثاني هو الترويج للسياحة الثقافية باستخدام التراث الأثري، غير أنه ومن الناحية العميلة وعلى أرض الواقع فإن الأمر يتعلق بعملية متداخلة ومشتركة تهدف في مجملها إلى زيادة استقطاب السياح المهتمين بالجانب الثقافي باستخدام آليات ترويجية مختلفة، ومن بينها التراث الأثري في حد ذاته، فالترويج للموروث الأثري هو بالتأكيد ترويج للسياحة الثقافية والعمليات الترويجية الأخرى للسياحة الثقافية ستتضمن بالتأكيد جزءا من الموروث الأثري، وقد تأثر هذا الجانب كثيرا بالتطورات التقنية والاتصالية التي يشهدها العالم حاليا، إذ وبعد أن كان عملية مكلفة وبالغة الصعوبة صار حاليا من السهل جدا الترويج لأي منتج كان بإمكانات بسيطة وتسمح بالوصول إلى عدد كبير جدا من المستهلكين أو السياح.

ومن أساليب الترويج الأكثر حداثة نجد الترويج في وسائل الإعلام عن طريق منتجات وثائقية مختلفة تسمح بالتعريف بالموروث الأثري، وإضافة إلى أشكال التظاهرات الثقافية والعلمية التي تسمح عن قصد أو عن غير قصد بالترويج للسياحة الثقافية كالمؤتمرات، نجد حاليا حضورا قويا جدا لوسائل التواصل الاجتماعي كموقع فايسبوك وإنستغرام في عمليات الترويج، فزيادة على عمليات الترويج المباشرة التي يمكن أن تقوم بها الجهات المسؤولة عن هذا المجال عبر الموقعين، يمكن استخدام مجموعة من المعطيات والوسائل الأخرى التي توفرها هذه الوسائل، كالإحصائيات وعمليات الصبر، ومؤخرا انتشرت ظاهرة المدونين على هذه المواقع، حيث يهتم هؤلاء بمجالات مختلفة ومنها المجال الثقافي ويقومون بنشر صور مع أو بدون شروح توضيحية، وأيضا يقدمون إرشادات منها ما يتعلق بالسفر والسياحة ويحضون بمتابعة ملايين المتابعين زيادة على أن عددهم كبير.

3- هياكل سياحية:

يمكن أن يستغل الموروث الأثري المعماري كهياكل سياحية تحتضن أو تدعم النشاط السياحي والخدمات المرتبطة به، وقد يكون هذا الاستغلال استمرارا للنشاط الأصلي السابق للمعلم (المساجد، الحمامات، المسارح...)، أو أن الأثر يخضع لعميات تعديل أقل أو أكثر عمقا مع الأخذ بعين الاعتبار لعمليات التقييم، ووضع الأسس الصحيحة المتماشية والطبيعة الأثرية والثقافية للمعلم

واستخدامه المنتظر (فندق، مطعم...)، حيث أن هذا الاستغلال إذا ما تم وفق مراعاة الشروط المبدئية المنصوص عليها أعلاه سيحقق الكثير من المكاسب للقطاع السياحي عموما والثقافي على الخصوص، فوجود السائح داخل معلم أثري لغرض من الأغراض وزيادة على توفر هذا المعلم بطريقة أسهل وربما أقل تكلفة سيسمح له في الآن نفسه باكتساب ومعايشة عدد من المعلومات والمعارف بخصوص الجانب المعماري والفني وبالجوانب الأخرى.

وقد تستخدم الأثار كداعم لصورة الهياكل السياحية من الناحية الجمالية أو كديكور يعزز به قيمة المرفق وجماليته، كالإبقاء على تمثال أو حفرية أثرية مفتوحة أو جزء من جدار أو مئذنة في ساحة فندق عصري مثلا، مما سيضفي عليه أيضا وجها حضاريا، وهنا نشير إلى نقطة أخرى هامة تتعلق بإمكانية استخدام التراث الأثري لإثراء المنتوجات السياحية الأخرى في سبيل تحقيق مداخيل إضافية تأتي من زيادة الأموال التي يدفعها السياح في إطار برامج سياحية عادية.

وقد اتجهت عمليات الاستغلال العصرية إلى أبعد من ذلك عندما ذهبت في بعض الدول كفرنسا مثلا إلى استغلال بعض المعالم الأثرية كمقرات إدارية أو خدماتية أو لمؤسسات مختلفة (دار البلدية، محطة المسافرين، حضانة...)، فاستغلال هذا المعلم وما سيصاحبه من عمليات صيانة وترميم وأيضا نشاط بشري يحوله في كثير من الأحيان إلى واجهة حضارية للمدينة والمنطقة التي يوجد بها وسيسهم في الوقت نفسه في الترويج الثقافي والسياحي، بالإضافة إلى أن شغل المعالم الأثرية إذا ما روعي فيه مجموعة من الاحتياطات يساهم في الحفاظ عليها.

والأهمية القصوى لاستغلال الموروث تكمن حقا في إعطائه البعد الحضاري والتاريخي للمدن والمناطق التي يوجد بها، وهذا الأمر لا ينطبق فقط على المدن الأثرية المأهولة الكبيرة ذات الامتداد الحضاري الواضح كفاس، القدس، تلمسان، قصبة الجزائر، غرداية بل إن المواقع الأثرية والعمائر الأخرى غير المأهولة وبالإضافة لكونها مزارا سياحيا فإنها أيضا تمنح طابعا حضاريا للمناطق التي توجد بها، وهو أحد أوجه الترويج أيضا، وفي هذا الإطار يمكن استغلال أشكال أثرية هامة أو بسيطة كمعلم أو جزء منه واستغلاله في إعطاء صورة ذات أبعاد حضارية للمنطقة، كاستخدام مئذنة قلعة بني حماد كرمز للبعد الحضاري لمنطقة المسيلة مثلا، وقد أثبتت مجموعة من الدراسات على أن تحديد، إعطاء أو توسيع الهوية الثقافية للمعالم الأثرية يؤثر بصورة كبيرة على توافد السياح حسب بعض الدراسات التي أجريت في بعض المدن الأوروبية[17].

4- ترقية المحيط وتثمين الصناعات التقليدية:

ولا تزال العلاقة التي تربط بين الموروث الأثري وبيئته الطبيعية والثقافية تتعزز، حيث تشترط الأسس العلمية في حماية وصيانة التراث الحفاظ على المحيطين الطبيعي والثقافي الذي توجد به المواقع، كما تنص على أن أي عميلة توسع أو نشاط أو استحداث في محيط المواقع الأثرية يجب أن تتم مع رعاية سلامتها أولا، وأيضا مع رعاية التناسق والتناغم معها، وفي أرض الواقع من الواضح جدا أن ترقية المناطق الأثرية بالخصوص العمرانية يسمح بخلق محيط ملائم للمعيشة وتنمية محلية مستدامة، ووجود محيط ملائم وذو طبيعة حضارية ضروري جدا لدعم أي نشاط سياحي بالخصوص الثقافي، كما يسمح بخلق فرص أنشطة اقتصادية أخرى كالفنادق

والمطاعم التي تستغل هذه المناطق من جهة، ومن جهة أخرى سيسمح هذا بخلق فرص عمل للساكنة المحلية في خدمات مختلفة، وأيضا يعطي فرصة كبيرة لتسويق المنتوجات التقليدية، خاصة وأن وجود هذه المنتوجات في محيطها الثقافي سيعزز من رغبة السائح في اقتنائها.

إن دراسة الموروث الأثري دراسة ميدانية وتحليل مختلف المظاهر الفنية والمعمارية يسمح بوضع وتصنيف مختلف الطرز الحضارية الفنية والمعمارية، كما يمكن اعتمادا على هذه الدراسات وضع مجموعة من المعايير الصناعية والفنية التي يجب أن تتبع في الصناعات التقليدية لضمان انتمائها الحضاري وتعبيرها الفعلي عن هذا الانتماء، وهو ما يسمح بإعطائها قيمة إضافية لقيمتها الجمالية، مما سينعكس مباشرة على قيمتها المادية وتثمينها، ويساهم بالترويج لها، وهي بدورها ستروج للسياحة، ومن جهة أخرى فإن عمليات بيع التحف التقليدية في المناطق الأثرية يعد المكان الأمثل لتسويق هذه المنتوجات التي بدورها ستكمل الديكور الثقافي للموقع وتزيد من تعميق أبعاده الثقافية والفنية الجمالية.

وعلى العموم فإن أوجه استغلال التراث الثقافي متعددة ويصعب حصرها، كما أن مساهمة التراث الأثري في السياحة الثقافية تتفاوت من حالة إلى أخرى، وهذا التفاوت كما يأتي من طبيعة وفعالية برامج الاستغلال يأتي أيضا من طبيعة الموروث وحجمة، كما أن العوامل البشرية والاقتصادية قد لا تسمح في بعض الأحيان باستغلال جدي، باعتبار أن عمليات الاستغلال تحتاج إلى مجموعة من الشروط والتي قد تكون مكلفة من حيث تمويلها المالي، ناهيك عن ما قد تتطلبه الآثار من أعمال صيانة وترميم وتعديل وتسيير من أموال وكفاءات بشرية عالية التكوين.

كما تختلف أوجه الاستغلال حول طبيعة الأثار في حد ذاتها ما بين المنقولة والثابتة، وأيضا مكان تواجد هذه الأثار وطبيعتها الثقافية، وعمليات الاستغلال تخضع في الأساس لدراسات تحدد الجدوى الاقتصادية منها، وفي إطار حل مختلف الإشكاليات الاقتصادية بالتحديد التمويلية المطروحة في هذا الجناب فإنه يتم اللجوء بصورة متزايدة إلى استخدام تقنيات تكنلوجية حديثة على نطاق واسع، كطرق العرض والإرشاد، وأيضا فيما يخص أعمال الترميم التي أصبحت تعوض بتصاميم افتراضية تعرض بالاعتماد على تكنولوجيات مختلفة للزوار لتفادي عمليات الصيانة والترميم والإتلاف المكلفة كتقنية الواقع الافتراضي أو الواقع المعزز.

رابعا: انعكاسات استغلال التراث الأثري في النشاط السياحي الثقافي

ارتبط الهدف الأساسي من استغلال التراث الأثري في النشاط السياحي بالجانب الاقتصادي وهو في الوقت ذاته يهدف إلى ضمان سلامة واستمرارية هذا التراث بل ويمتد إلى المحيط الذي يوجد فيه، وينجر عن تحقيق هذا الهدف مجموعة أخرى من الأهداف الإيجابية في الجانبين، غير أن هذا لا يعني عدم وجود مجموعة من الآثار السلبية التي سيخلفها هذا الاستغلال على الصعيدين الاقتصادي السياحي والتراث الأثري، وهذا رغم الالتزام بمجموعة من الشروط والقواعد في إطار التطبيق والتحقيق الفعلي لمفهوم السياحة الثقافية والاستغلال السياحي للتراث الأثري.

وقد أثبتت العديد من التجارب الميدانية في عديد الدول على فاعلية استغلال الموروث الأثري كما هو الحال في فرنسا والمغرب والغنية جدا بالمواقع والمدن المصنفة، والتي خضعت لعمليات

ترقية وتطوير لتخضع لمتطلبات الاستغلال السياحي[18]، وهذا ما يمكن رصده عبر عرض مجموعة من المعطيات التي تتعلق بالمردود الاقتصادي المباشر، والمتمثل في زيادة كبيرة في عائدات دفع تكاليف الدخول وزيارة المواقع والمؤسسات الخاصة بالتراث الأثري، أو غير المباشر، والمتمثل في نمو كبير في القطاع السياحي عموما ومساهمته الفعالة في النمو الاقتصادي، بالإضافة لما حققه على صعيد التنمية المستدامة وتهيئة المحيط وتحسين ظروف العيش للسكان المحليين دون أن ننسى زيادة النشاط الثقافي وتنوعه، والذي سينعكس مرة أخرى على النشاط السياحي وما ينجم عنه من نتائج اقتصادية، فيمكن الحديث إذا عن منحى تصاعدي وعلاقة طردية تربط استغلال التراث الأثري في صناعة ودعم السياحة الثقافية وانعكاساته على الجانب الاقتصادي وأيضا على الجانب الثقافي، والعكس صحيح، أي أن الزيادة في النمو الاقتصادي يزيد من فرصة استفادة القطاع الثقافي بما فيه التراث الأثري من ميزانيات أكبر.

أثبتت مجموعة من المعطيات التي تصدرها منظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلوم "اليونيسكو" والتي تشرف على مجموعة من البرامج الخاصة بالسياحة الثقافية، على أن منطقة البحر المتوسط تجني ثلث أرباحها من السياحة الدولية من برامج استغلال التراث الثقافي بما فيه الأثري خلال العقود الأخيرة[19]، ويؤكد نفس المصدر الأثر الإيجابي والعلاقة الطردية التي تتجسد في استغلال التراث الأثري في برامج السياحة الثقافية وفق قاعدتها الصحيحة وأثر ذلك على الجانب الاقتصادي والثقافي، فقد أثر الاستغلال وإعادة تأهيل التراث واستغلاله اقتصاديا على النشاط الاقتصادي مما أضاف قيمة جديدة للتراث ودعمه ماديا[20]، وقد أدت بعض آليات إدماج الموروث الأثري في النشاط السياحي كإلحاقه بمؤسسات ثقافية أخرى كمراكز البحث واللغات ومختلف النشاطات[21] على سبيل المثال إلى زيادة في محتواه الثقافي وبالتالي في حجم المنتوج الثقافي الذي يمكن أن يقدم للسائح.

من جهة أخرى ظهرت مجموعة من الأثار السلبية الناجمة عن هذا الاستغلال، والتي تبدأ مع مجموعة من الإشكاليات التقنية كنقص الصيانة والترميم وتدخلات الصيانة الغير صحيحة والخاطئة، وضعف الإمكانات والتجهيزات الخاصة بالفحص، ووسائل التحليل والفحص البيولوجية والكيميائية والفيزيائية الضوئية والحرارية[22] التي يستعان بها في تحديد الأضرار السابقة أو اللاحقة لاستغلال الأثر، وأيضا في تحديد برامج الصيانة والترميم، ومرورا بتسيير المواقع السياحية الأثرية، وسبل استغلالها وما يتطلبه ذلك من دراسات معمقة وإمكانيات بشرية ومادية كبيرة، وصولا إلى مجموعة من المشاكل الناجمة عن النشاط السياحي المباشر كالسرقة والتخريب المتعمد والغير متعمد.

ومن المسائل المطروحة بقوة في خضم تطور الاستغلال السياحي للمواقع الأثرية ما يتعلق بأثر هذا الاستغلال على التراث الأثري، وكيفية تسيير أي نوع من هذا الأثر على المعالم والمواقع المستغلة، بالإضافة لتلك المرتبطة بنتائج التسويق السياحي ومتطلباتها وانعكاساتها على الهوية الثقافية للمواقع الأثرية، والطرق التي يتم بها ترجمة التراث لتقديم مضامين تاريخية، سياسية أو ثقافية، وطريقة تقديم التراث في النشاط السياحي، فلا بد من إيجاد توازن بين متطلبات العناية

وترميم التراث وبين متطلبات النشاط والتسويق السياحي من جهة، التي تقوم في الأساس على رصد احتياجات وإرضاء الزبون[23]، وطبيعة الموروث الأثري وانتماءاته الثقافية والحضارية من جهة أخرى.

خاتمة:

بناء على ما سبق يبرز تشديد الجهات المختصة على إلزامية ضمان سلامة التراث الأثري في أي تصور للاستغلال في مجال السياحة الثقافية، ما يتطلب استيعاب الجهات المسؤولة والمتدخلة في عمليات الاستغلال التي تمس التراث الأثري للعلاقة ما بين الحفاظ وترقية هذا التراث واستغلاله في النشاط السياحي، ومردوده الاقتصادي واستفادة التراث الأثري من هذا المردود، إضافة إلى التعزيز المستمر لفهم علاقة المحيط الطبيعي والثقافي بالمواقع الأثرية، وإلزامية إدراجه في عمليات الحفظ والترقية، ويمكن تفعيل ذلك بالتعامل مع التراث الأثري كوعاء حضاري وتاريخي ويمس مباشرة الهوية الوطنية، وبالتالي التعامل معه كمكسب بالغ الأهمية وغير قابل للتعويض، مع التركيز واستيعاب مبدأ أن القيمة العلمية هي أكثر ما يكسب الأثر قيمه الأخرى، ففي حال قمنا بعمليات تدخل خاطئة أو نتيجة لانعكاسات سلبية لأي استغلال لهذه المواقع فإن حجم الخسائر سيكون كبيرا ومكلفا.

وعليه يمكن إدراج مجموعة من **التوصيات:**

أولها ما تعلق بضرورة اتخاذ إجراءات حماية للتراث الأثري على المستوى الإداري والقانوني والأمني، و تكثيف آليات المراقبة في الحدود والمطارات وبرامج التعاون الجمركي مع الدول أخرى، كما يجب الالتزام بالمراقبة الدورية والمستمرة للجهات المستغلة للأثار ضمن أي شكل من أشكال النشاط السياحي للاطلاع على مدى احترامهم للشروط من جهة، وأيضا الفحص والكشف المستمر عن أي أضرار بالخصوص الفيزيائية التي قد يسببها أي استغلال كان للمواقع الأثرية، ففي حالة النشاطات السياحية التي تفرض ضغطا ميكانيكيا كبيرا يجب إيجاد بدائل كبناء مدرجات مسرح حديثة وقابلة للتركيب داخل الموقع الأثري، أو استخدام طرق عرض حديثة افتراضية، مع إلزامية توفير الهياكل التي تتماشى واحتياجات السياح وتغنيهم عن أي سلوكيات قد تضر بالمواقع كالحمامات والمطاعم والمسالك المنظمة داخل المواقع الأثرية، والمراقبة المستمرة لحركة الناس داخل المواقع مع توفير نظام لافتات تسمح بتنظيم الحركة داخل المواقع الأثرية وكاميرات المراقبة.

كما **ندعو** إلى ضرورة إشراك المختصين في المجال الأثري في مختلف العمليات والمراحل المرافقة لبرنامج استغلال التراث الأثري في النشاط السياحي ذي الطابع الثقافي، والإفادة من التجارب التي قامت على المفهوم الصحيح لاستغلال التراث الأثري، والتي جاء عدد منها عن طريق المؤسسات الدولية كاليونيسكو أو عن طريق منظمات إقليمية كبرنامج الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الإفادة من الخبرات الأجنبية في مجال الصيانة والتكوين وأيضا التكنولوجيات الحديثة في مجال العرض.

قائمة المصادر والمراجع:

- أحمد أديب أحمد، تحليل الأنشطة السياحية في سوريا باستخدام النماذج القياسية، بحث أعد لنيل درجة الماجيستير في الإحصاء والبرمجة، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، 2006/2005.
- أكرم عاطف رواشدة، دور المتاحف الأثرية الأردنية في جذب السياحة، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 41، العدد 2، 2014.
- أماني نور الدايم محمود مسعود، حماية واستغلال الممتلكات الثقافية المادية في السودان، متحف السودان القومي نموذجا، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الآثار، جامعة الخرطوم، قسم الآثار.
- أيزيس محيي الدين عطا فهد، تجربة الترميم والحفاظ على التراث في إيطاليا "أورفيتو حالة دراسية" وإمكانية تطبيقها في فلسطين 'عراق بورين حالة دراسة"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجيستير في هندسة العمارة، جامعة النجاح، فلسطين.
- عبد الرحيم محمد خبير، الآثار والتنمية السياحية في السودان، دراسات افريقية، العدد 33، يونيو 2005.
- شاهين عبد المعز، ترميم وصيانة المباني الأثرية والتاريخية، سلسلة الثقافة الاثرية والتاريخية، المجلس الأعلى للآثار المصرية، د.ت.
- التنمية السياحية مستقبل التراث الثقافي، التراث المتوسطي مشروع المستقبل، برنامج ممول من الاتحاد الأوروبي.
- Brahim El Fasskaoui et Andreas Kagermeier, Patrimoine et Tourisme culturel au Maroc, actes du 9eme colloque maroco-allemand Meknès 2014.
- Céline Lobart, la mise en valeur touristique de patrimoine archéologique urbain à Saint-Denis, Mémoire professionnel présenté pour l'obtention du Diplôme de Paris 1 Panthéon Sorbonne Master professionnel «tourisme ».
- Direction Archéologie de la Ville d'Aix-en-Provence, 7e rencontre de l'Anact patrimoine archéologique tourisme et attractivité des territoires, juin 2014.

الهوامش:

[1]- عبد الرحيم محمد خبير، الآثار والتنمية السياحية في السودان، دراسات افريقية، العدد 33، يونيو 2005، ص 108.

[2]- أيزيس محيي الدين عطا فهد، تجربة الترميم والحفاظ على التراث في إيطاليا "أورفيتو حالة دراسية" وإمكانية تطبيقها في فلسطين 'عراق بورين حالة دراسة"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجيستير في هندسة العمارة، جامعة النجاح، فلسطين، ص 12.

[3]- عبد الرحيم محمد خبير، المرجع السابق، ص 108.

[4]- Brahim El Fasskaoui et Andreas Kagermeier, Patrimoine et Tourisme culturel au Maroc, actes du 9eme colloque maroco-allemand Meknès 2014, p 15.

[5]- عبد الرحيم محمد خبير، المرجع السابق، ص 108.

[6]- نفسه، ص 109.

[7]- أحمد أديب أحمد، تحليل الأنشطة السياحية في سوريا باستخدام النماذج القياسية، بحث أعد لنيل درجة الماجيستير في الإحصاء والبرمجة، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، 2006/2005، ص 18.

[8]- أحمد أديب أحمد، المرجع السابق، ص 5.

[9]- أماني نور الدايم محمود مسعود، حماية واستغلال الممتلكات الثقافية المادية في السودان، متحف السودان القومي نموذجا، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الآثار، جامعة الخرطوم، قسم الآثار، ص 132.

[10]- التنمية السياحية مستقبل التراث الثقافي، التراث المتوسطي مشروع المستقبل، برنامج ممول من الاتحاد الأوروبي.

[11]- Brahim El Fasskaoui et Andreas kagermeier, Op.cit, p 16.

[12]- وزارة الثقافة المغربية، مشروع قانون يتعلق بحماية التراث الثقافي والمحافظة عليه وتثمينه، ص 20.

[13]- هناك عدة نظريات حول الأسس أو المناهج المتبعة في ترميم الآثار، والتي تمس المواد المستخدمة والصورة التي يتخذها الأثر نتيجة الترميم، وظهرت عديد المواثيق والمؤتمرات الدولية الهادفة لوضع أسس مشتركة ودقيقة تحدد طبيعة التدخل على الموروث الأثري، للمزيد أنظر: أيزيس محيي الدين عطا فهد، المرجع السابق، ص 40-50.

[14]- شاهين عبد المعز، ترميم وصيانة المباني الأثرية والتاريخية، سلسلة الثقافة الأثرية والتاريخية، المجلس الأعلى للآثار المصرية، د.ت، ص 5-8.

[15]- Direction Archéologie de la Ville d'Aix-en-Provence, 7[e] rencontre de l'Anact patrimoine archéologique tourisme et attractivité des territoires, juin 2014, p3.

[16]- أكرم عاطف رواشدة، دور المتاحف الأثرية الاردنية في جذب السياحة، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 41، العدد 2، 2014، ص 576.

[17]- Céline Lobart, la mise en valeur touristique de patrimoine archéologique urbain à Saint-Denis, Mémoire professionnel présenté pour l'obtention du Diplôme de Paris 1 Panthéon Sorbonne Master professionnel «tourisme », P 53.

[18] - Brahim El Fasskaoui et Andreas Kagermeier, Op.cit, p17-18.

[19]- التنمية السياحية مستقبل التراث الثقافي، التراث المتوسطي مشروع المستقبل، برنامج ممول من الاتحاد الأوروبي

[20]- Céline lobart, Op. cit, p 19.

[21]- IBID, p 34-39.

[22]- أماني نور الدايم محمود مسعود، المرجع السابق، ص 108.

[23]- Brahim El Fasskaoui et Andreas Kagermeier, Op. cit, p 17.